

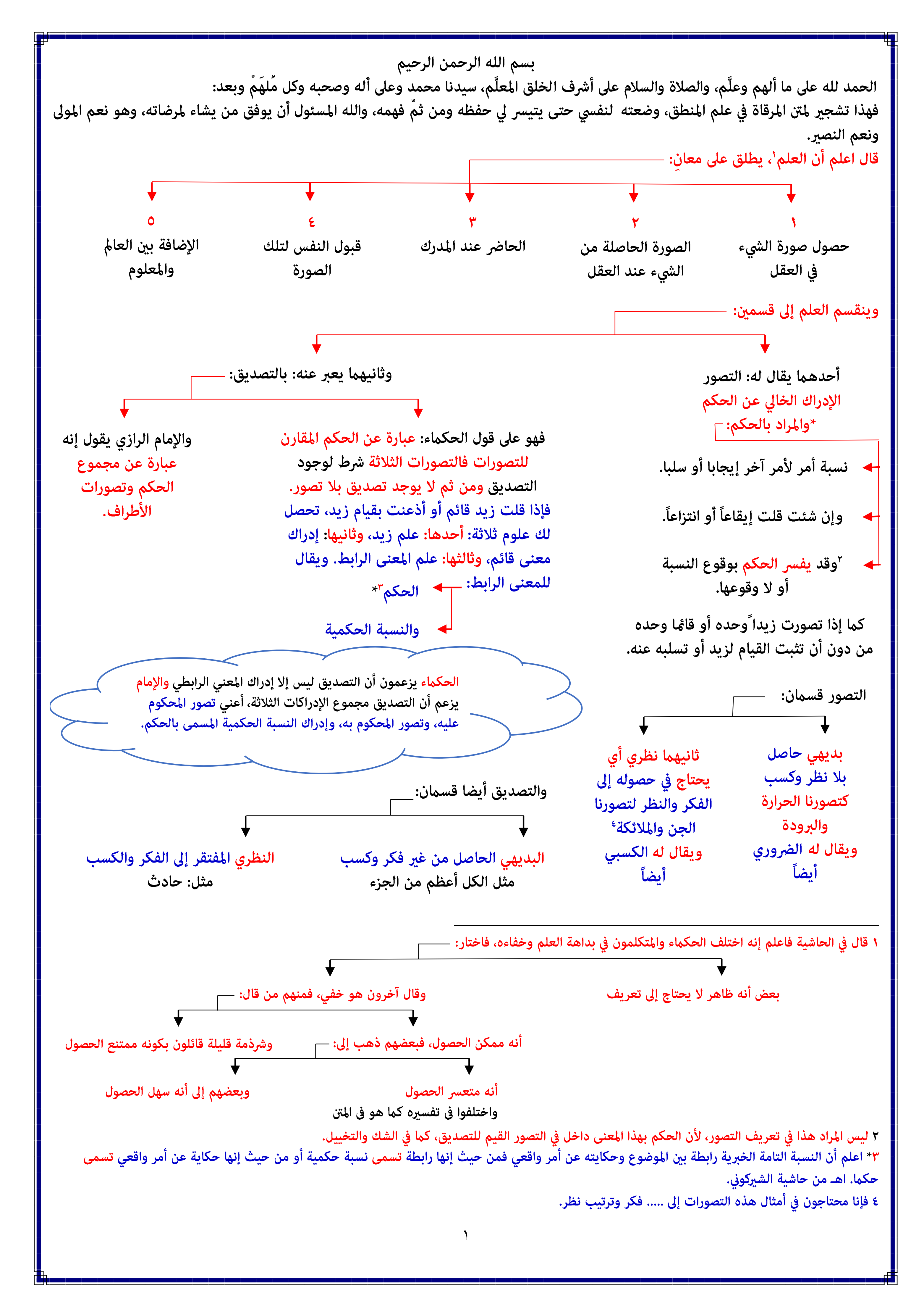
تشجير كتاب



في علم المنطق

:: إعداد ::

أحمد إسماعيل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم وعلَّم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق المعلَّم، سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وكل مُلهَمْ وبعد:
فهذا تشجير لمتن المرقاة في علم المنطق، وضعته لنفسي حتى يتيسر لي حفظه ومن ثمّ فهمه، والله المسئول أن يوفق من يشاء لمرضاته، وهو نعم المولى ونعم النصير.

قال اعلم أن العلم[1]، يطلق على معانٍ:

١ حصول صورة الشيء في العقل

٢ الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

٣ الحاضر عند المدرك

٤ قبول النفس لتلك الصورة

٥ الإضافة بين العالم والمعلوم

وينقسم العلم إلى قسمين:

أحدهما يقال له: التصور
الإدراك الخالي عن الحكم
والمراد بالحكم*:
- نسبة أمر لأمر آخر إيجابا أو سلبا.
- وإن شئت قلت إيقاعاً أو انتزاعاً.
- وقد[2] يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها.

كما إذا تصورت زيداً وحده أو قائماً وحده من دون أن تثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه.

التصور قسمان:
- بديهي حاصل بلا نظر وكسب كتصورات الحرارة والبرودة ويقال له الضروري أيضاً
- ثانيهما نظري أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر لتصورنا الجن والملائكة[4] ويقال له الكسبي أيضاً

وثانيهما يعبر عنه: بالتصديق:
- فهو على قول الحكماء: عبارة عن الحكم المقارن للتصورات فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور. فإذا قلت زيد قائم أو أذعنت بقيام زيد، تحصل لك علوم ثلاثة: أحدها: علم زيد، وثانيها: إدراك معنى قائم، وثالثها: علم المعنى الرابط. ويقال للمعنى الرابط:
  - الحكم[3]*
  - والنسبة الحكمية
- والإمام الرازي يقول إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف.

الحكماء يزعمون أن التصديق ليس إلا إدراك المعني الرابطي والإمام يزعم أن التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية المسمى بالحكم.

والتصديق أيضا قسمان:
- البديهي الحاصل من غير فكر وكسب مثل الكل أعظم من الجزء
- النظري المفتقر إلى الفكر والكسب مثل: حادث

---

١ قال في الحاشية فاعلم إنه اختلف الحكماء والمتكلمون في بداهة العلم وخفاءه، فاختار:
- بعض أنه ظاهر لا يحتاج إلى تعريف
- وقال آخرون هو خفي، فمنهم من قال:
  - أنه ممكن الحصول، فبعضهم ذهب إلى:
    - أنه متعسر الحصول
    - وبعضهم إلى أنه سهل الحصول
  - وشرذمة قليلة قائلون بكونه ممتنع الحصول

واختلفوا فى تفسيره كما هو فى المتن

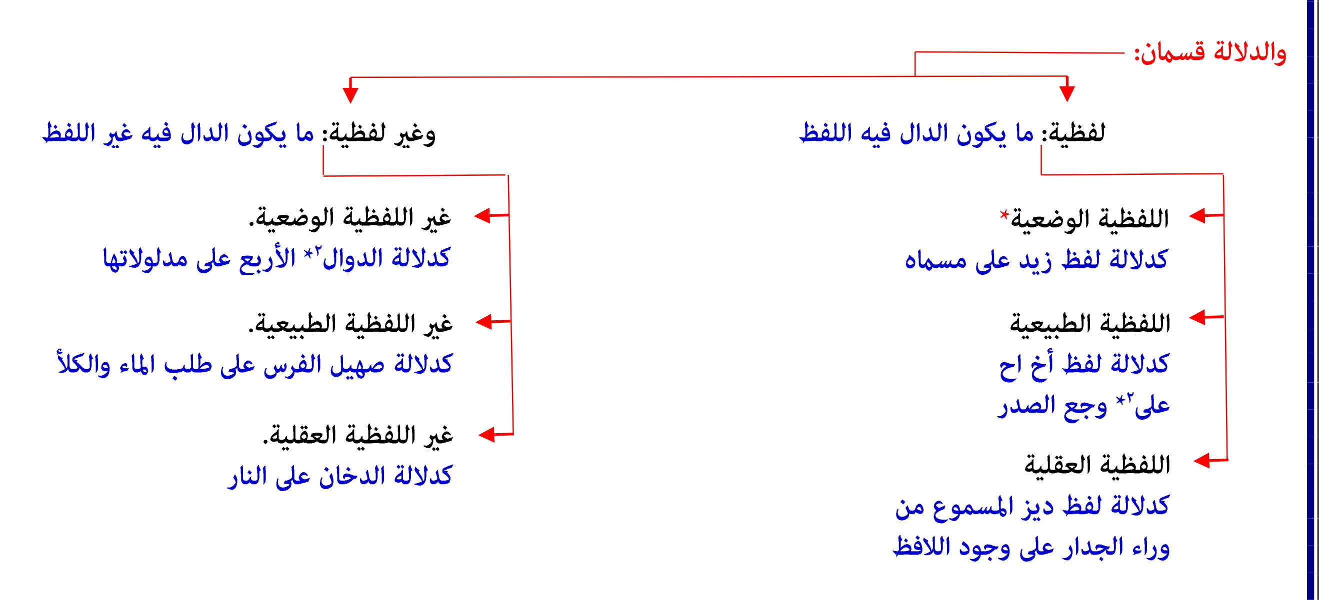
٢ ليس المراد هذا في تعريف التصور، لأن الحكم بهذا المعنى داخل في التصور القيم للتصديق، كما في الشك والتخييل.
*٣ اعلم أن النسبة التامة الخبرية رابطة بين الموضوع وحكايته عن أمر واقعي فمن حيث إنها رابطة تسمى نسبة حكمية أو من حيث إنها حكاية عن أمر واقعي تسمى حكما. اهـ من حاشية الشيركوني.
٤ فإنا محتاجون في أمثال هذه التصورات إلى ..... فكر وترتيب نظر.

فائدة: إذا علمت ما ذكرنا أن النظريات مطلقا تصوريا كانت أو تصديقاً مفتقرة إلى نظر فلا بدلك أن تعلم معنى النظر فأقول النظر: في اصطلاحهم عبارة: عن ترتيب أمور معلومة ليتأدى ذلك الترتيب إلى تحصيل مجهول.

وتعريف علم المنطق: علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

فصل۱* في الدلالة

الدلالة في لغة: الارشاد، وفي الاصطلاح: كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.



*وينبغي أن يعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة في المحاورات والعلوم على ثلاثة أنحاء:

أحدها: المطابقية
وهو ان يدل اللفظ على تمام ما وضع له.
كدلالة لفظ الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

ثانيها: التضمين:
وهو أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له.
كدلالته على الحيوان فقط أو على الناطق فقط.

ثالثها الإلتزامية:
وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه بل على معنى خارج لازم للموضوع له،
واللازم: وهو ما ينتقل الذهن من الموضوع إليه
كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعته الكتابة
وكدلالة لفظ العمى على البصر.

الدلالة التضمنية والالتزامية لا توجدان بدون المطابقة، وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل وكذا اللازم بدون الملزوم، والتابع بدون المتبوع، والمطابقة قد توجد بدونهما لجواز أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا جزء له ولا لازم له.

---

* من الشرح والمنطقي إنما يبحث الدلالة اللفظية الوصفية لأن الإفادة للغير والاستفادة من الغير إنما يتيسر بها بخلاف غيرها فإن الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة.

*۱ لا شغل للمنطقي من حيث إنه منطقي ببحث الالفاظ، كيف وهذا البحث بمنعزل عن غرضه وغايته، ومع ذلك فلابد له من بحث الالفاظ الدالة على المعاني لأن الإفادة والاستفادة موقوفة عليه ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتب المنطق.

*۲ فإن الطبيعة تضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر.

*۳ الدوال الاربع وهي ۱ الخطوط ۲ والعقود ۳ والنصب ٤ والاشارات.

الخطوط: وضعت للمنقوش في الأوراق
العقود: مفاصل الأنامل
النصب: ما ينص على الطريق لإدراك المسافة

اللفظ الدال، إما:

مفرد

ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه

كدلالة همزة الاستفهام [1] على معناه.

ودلالة زيد على مسماه[2].

ودلالة عبد الله على المعنى العلمي[3].

*[1]كالحيوان الناطق علما.

ثم المفرد على ثلاثة أنحاء#[1]:

- إن كان معناه مستقلا بالمفهومية، أي لم يكن فهم محتاجاً إلى ضم ضميمة فهو اسم. إن لم يقترن ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة.
- وكلمة إن اقترن بزمان من الأزمنة الثلاثة.
- وإن لم يكن معناه مستقلا فهو أداة في عرف الميزان.

*[2] وإما مركب

ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه

كدلالة زيد قائم على معناه.

ودلالة رامي السهم على مخواه.

اعلم: أنه قد ظن بعضهم أن الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمى في علم النحو بالفعل وليس هذا الظن بصواب فإن الفعل أعم من الكلمة، ألا ترى أن نحو اضرب ونضرب وأمثاله فعل عند النحاة، وليس كلمة عند المنطقيين لأن الكلمة من أقسام المفرد أو نحو اضرب مثلا ليس بمفرد بل هو مركب لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فإن الهمزة تدل على المتكلم وضرب على معنى الحدث.

#[1] هذا تقسيم للمفرد بحسب استقلال المعنى وعدمه.

المقصود تقسيمه إلى اسم وكلمة وأداة.

---

١ وهو ما لا جزء له.

٢ ما يكون له جزء ولكن لا دلالة له على معنى.

٣ ما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود.

*١ ما يكون له جزء دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق "علماً" وقد تسامح المصنف في استيعاب الأقسام فلم يذكر الأخير في المفرد مع أنه داخل فيه. اهـ حاشية الشيركوني.

*٢ محصله: أن يكون أ/ للفظ جزء ب/ ولجزئه دلالة على معنى جـ/ فأن يكون ذلك المعنى مقصود اللفظ د/ وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصوده. اهـ حاشية الشيركوني.

قد يقسم *[١] المفرد، بتقسيم آخر، وهو أن المفرد إما:

١
إما أن يكون معناه واحداً، وهو على ثلاثة أضرب:

إما أي يكون ذلك متعيناً. مُشخصاً يسمى علماً كزيد وهذا هو الأولى أن يسمى بالجزء الحقيقي.

ما لا يكون معناه الواحد مشخصا بل له أفراد كثيرة، وهو ضربان:

أن يكون صدق ذلك المعنى على أفراده على سبيل الاستواء من غير تفاوت *[٢] بأولية وأولية وأشدية وأزيدية ويسمى هذا القسم بالمتواطئ.
كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر

أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفراده على وجه الاستواء بل يكون صدق ذلك المعنى على بعض الأفراد، بالأولية أو الاشدية والأولوية وصدوقها على البعض الآخر بأضداد ذلك كالوجود بالنسبة إلى الواجب جل مجده وبالنسبة إلى الممكن كالبياض بالنسبة إلى الثلج والعاج ويسمى هذا القسم مُشككاً لأنه يوقع الناظر في الشك في كونه متواطئاً أو مشتركاً.

٣
إن كان اللفظ متعدداً والمعنى واحداً يسمى مرادفاً كالأسد والليث والغيم والغيث

٢
أو يكون له معانٍ كثيرة له أقسام عديدة على وجه الحصر:

١ إن اللفظ الذي كثر معناه، إن وضع ذلك اللفظ لكل معنى ابتداءَ، بأوضاع متعددة على حدة يسمى مشتركاً
كالعين وضع تارة للذهب، وتارة للباصرة، وتارة للمركبة

٢ وإن لم يوضع لكل ابتداءَ، بل وضع أولاً لمعنى ثم استعمل في معنى ثانٍ لأجل مناسبة بينهما إن اشتهر في الثاني، وترك موضوعه في الأول يسمى منقولاً، والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ/ المنقول العرفي، باعتبار كون الناقل عرفا عاماً.
كلفظ دابة كان موضوعا لما يدبّ على الأرض ثم نقله العامة للفرس، ولذات القوائم الأربع.

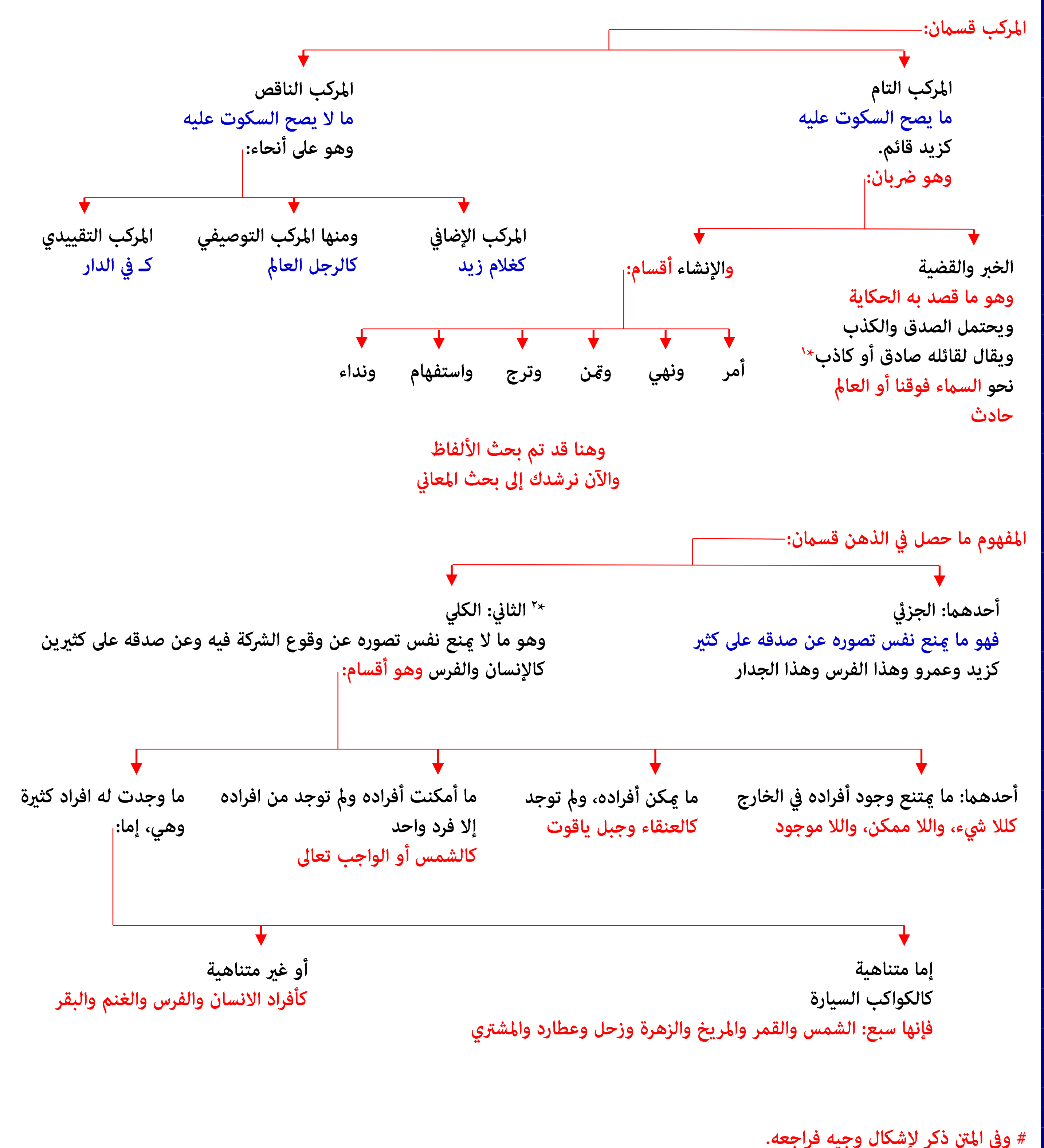
ب/ المنقول الشرعي، باعتبار كون أرباب الشرع.
كلفظ الصلاة كان في الأصل بمعنى الدعاء، ثم نقله الشارع إلى أركان مخصوصة.

جـ/ المنقول الاصطلاحي، باعتبار كونه عرفاً خاصاً. وطائفة مخصوصة.
كلفظ الاسم كان في اللغة بمعنى العلو ثم نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة.

٣ وإن لم يشتهر في الثاني، ولم يُترك في الأول بل يُستعمل في الموضوع الأول مرة، وفي الثاني اخرى، يسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وبالنسبة إلى الثاني مجازاً.
كالأسد بالنسبة الحيوان المفترس والرجل الشجاع فهو بالنسبة إلى الأولى حقيقة وبالنسبة إلى الثاني مجازاً.

---

*١ هذا تقسيم للمفرد بحسب وحدة المعنى وتعدده. الشيركوني.
*٢ لتواطؤ أفراده وتوافقها في تصادق ذلك المعنى على بعض الأفراد.



وفي المتن ذكر لإشكال وجيه فراجعه.

---

١ فإن قيل قولنا "لا إله إلا الله" قضية وخبرا مع أنه لا يحتمل الكذب، قلت مجرد اللفظ يحتمله، وإن كان نظر إلى خصوصية الحاشيتين غير محتمل للكذب.

* أي عن خصوصية وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر ولا وقوعه، وعن خصوصية المتكلم فلا يضر تعين أحدهما بحسب الوقوع واللاوقوع، ولا بحسب حال المتكلم.

*٢ وقد يفسر الكلي والجزئي بتفسيرين آخرين:

أما الكلي: فهو ما جوّز العقل تكثره من حيث تصوره، وأما الجزئي فهو ما لا يكون كذلك.

* النسبة بين كليين:

اعلم أن النسبة بين الكليين تُتصور على أنحاء أربعة فإما:

أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، فهما متساويان *كالإنسان والناطق لأن كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان

أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر، ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما فيهما عموم وخصوص مطلقا كالحيوان والإنسان فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان، ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان بل على بعضه.

أو لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متباينان كالإنسان والفرس

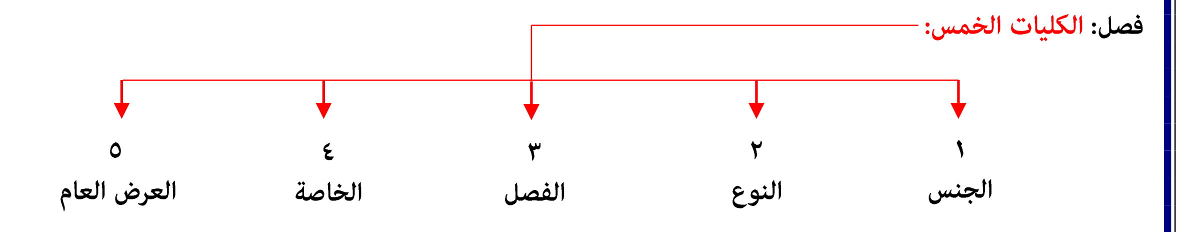
أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فبينهما عموم وخصوص من وجه كالأبيض والحيوان ففي البط يصدق كل منهما أو في الفيل يصدق الحيوان فقط وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط.

فهذه أربع نسب: التساوي والتباين والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه فاحفظ ذلك.

فصل: وقد يقال للجزئي معنى آخر، وهو ما كان أخص ثم أعم،
فالإنسان على هذا التعريف جزئي لدخوله تحت الحيوان، وكذا الحيوان جزئي لدخوله تحت الجسم النامي وكذا الجسم النامي جزئي لدخوله تحت الجسم المطلق، وكذا الجسم المطلق جزئي لدخوله تحت الجوهر.

والنسبة بين الجزئي الحقيقي، والجزئي الإضافي عموم وخصوص مطلقا لاجتماعهما في زيد*[1] مثلاً وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الإنسان، فإنه جزئي إضافي وليس بجزئي حقيقي لأن صدقه على كثيرين غير ممتنع.

فصل: الكليات الخمس:



*[1] فهو جزئي حقيقي لامتناع التكثر فيه، وإضافي لأنه أخص من الإنسان وداخل فيه.

فصل الكليات الخمس:

١/ الجنس: وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما

* وترتيب الأجناس:

إما سافل:
وهو ما لا يكون تحته جنس ويكون فوقه جنس بل إنما يكون تحته نوع كالحيوان فإن تحته الانسان وهو نوع وفوقه الجسم النامي وهو جنس فالحيوان جنس سافل

وإما متوسط:
وهو ما يكون تحته جنس، وفوقه أيضا جنس كالجسم النامي، فإن تحته الحيوان وفوقه الجسم المطلق.

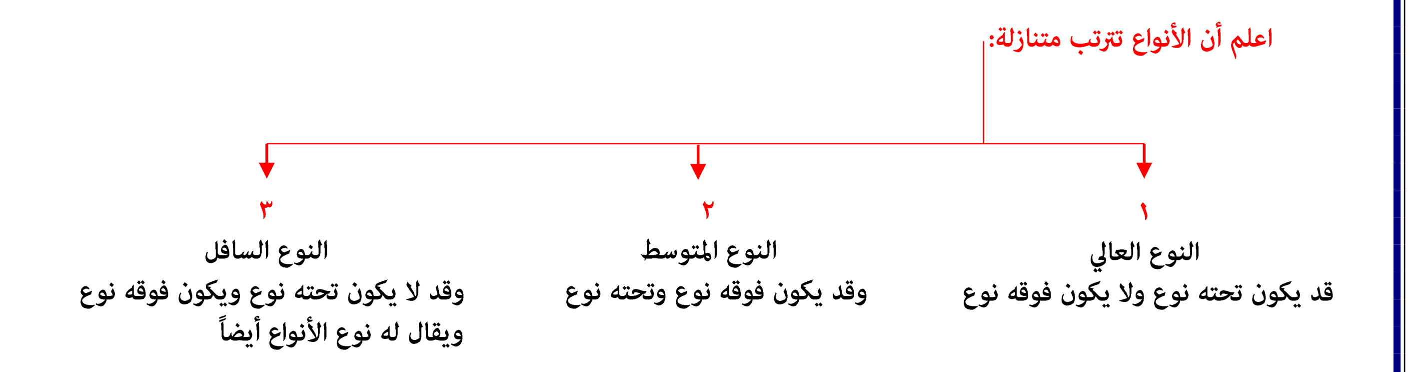
وإما عالٍ:
وهو ما لا يكون فوقه جنس ويسمى بجنس الأجناس أيضاً كالجوهر فإنه ليس فوقه جنس، وتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان.
*[١] والأجناس العالية عشرة: وليس في العالم شيء خارج عن هذه الأجناس، ويقال لهذه الأجناس العالية المقولات العشر:

الجوهر
هو الموجود لا في موضوع أي محل بل قائم بنفسه كالأجسام

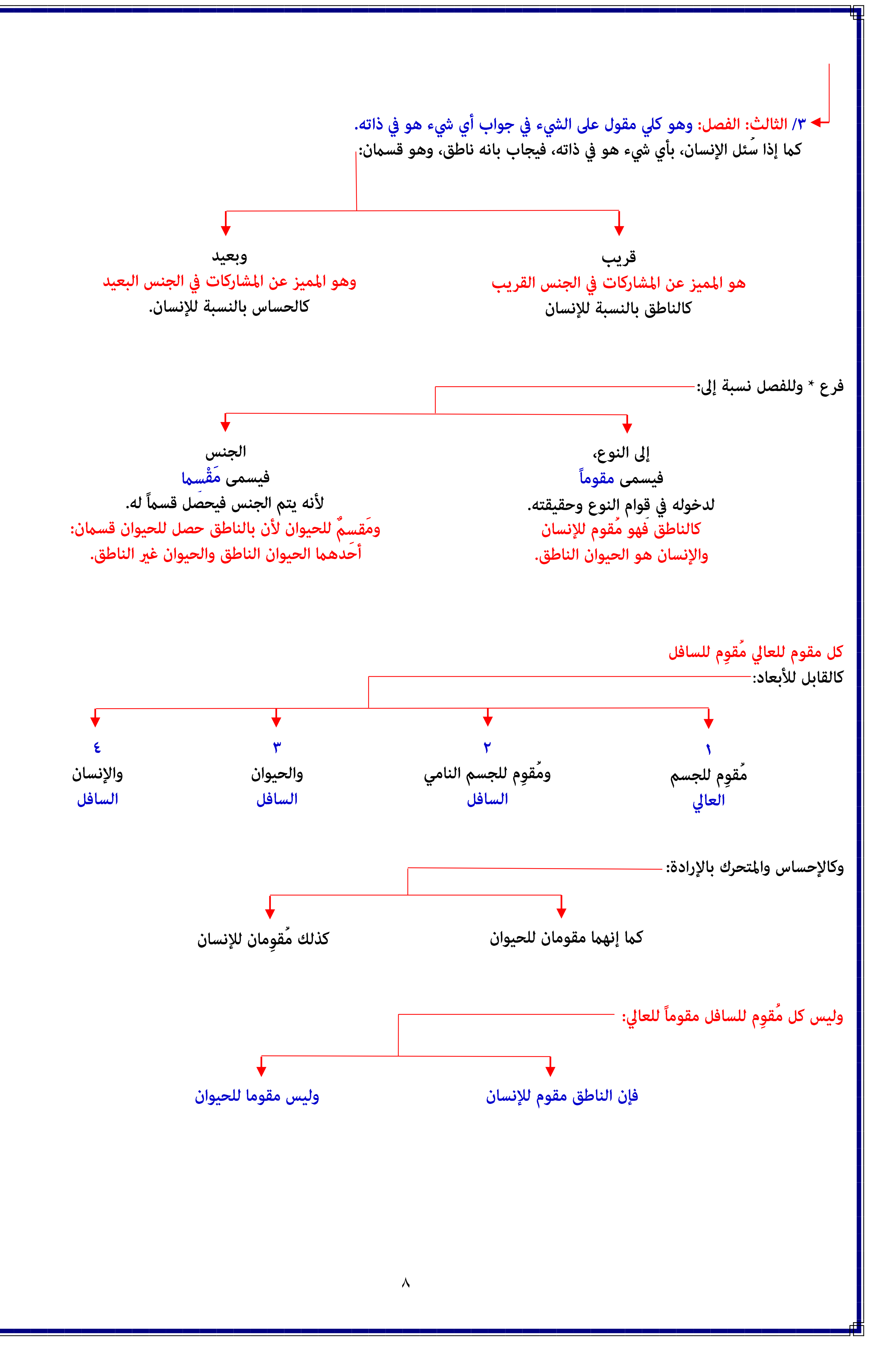
العرض
وهو الموجود في موضوع أي محل، والمقولات العرضية تسعة:

الكم – والكيف – والإضافة – والاين – والملك – والفعل – والانفعال – والمتى – والوضع

٢/ النوع: وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما



*[١] قد حصل تقديم وتأخير لما هو في أصل المتن، وذلك بحسب ما يقتضيه السياق.


٣/ الثالث: الفصل: وهو كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته.
كما إذا سُئل الإنسان، بأي شيء هو في ذاته، فيجاب بانه ناطق، وهو قسمان:
قريب
هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب
كالناطق بالنسبة للإنسان
وبعيد
وهو المميز عن المشاركات في الجنس البعيد
كالحساس بالنسبة للإنسان.
فرع * وللفصل نسبة إلى:
إلى النوع،
فيسمى مقوماً
لدخوله في قِوام النوع وحقيقته.
كالناطق فهو مُقوم للإنسان
والإنسان هو الحيوان الناطق.
الجنس
فيسمى مَقْسما
لأنه يتم الجنس فيحصَل قسماً له.
ومَقسِمٌ للحيوان لأن بالناطق حصل للحيوان قسمان:
أحَدهما الحيوان الناطق والحيوان غير الناطق.
كل مقوم للعالي مُقوِم للسافل
كالقابل للأبعاد:
١
مُقوِم للجسم
العالي
٢
ومُقوِم للجسم النامي
السافل
٣
والحيوان
السافل
٤
والإنسان
السافل
وكالإحساس والمتحرك بالإرادة:
كما إنهما مقومان للحيوان
كذلك مُقومِان للإنسان
وليس كل مُقوِم للسافل مقوماً للعالي:
فإن الناطق مقوم للإنسان
وليس مقوما للحيوان

كل فصل مقسم للسافل، مقسم للعالي:



وليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل:

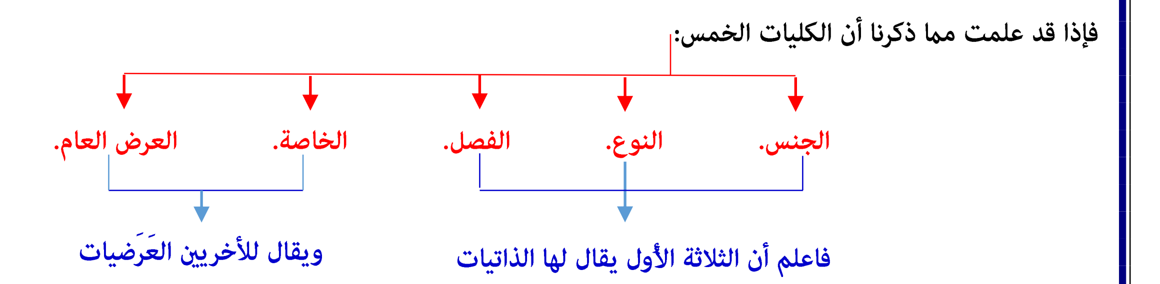
فإن الحساس مثلا يقسم الجسم النامي إلى: وليس يقسم الحيوان إليها فإن كل حيوان حساس ولا يوجد حيوان غير حساس.

الجسم النامي الحساس

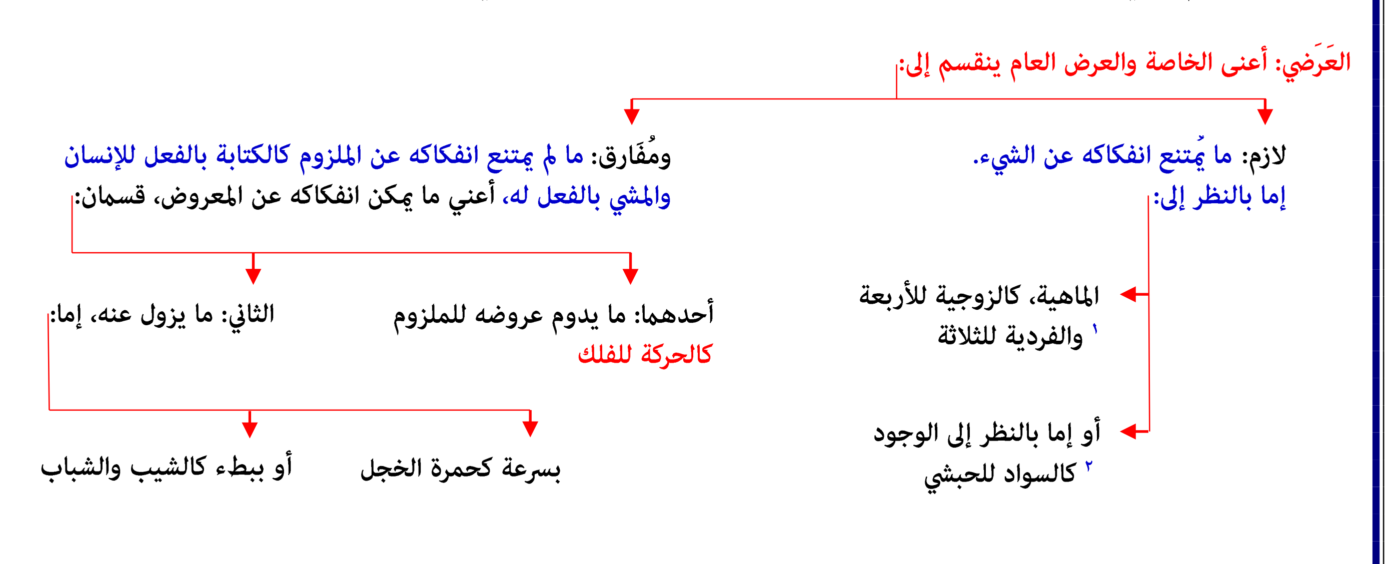
والجسم النامي غير الحساس

٤/ الخاصة: وهو كلي خارج عن حقيقة الأفراد، محمول على إفراد واقعه تحت حقيقة واحدة كالضاحك للإنسان والكاتب له

٥/ العرض العام: وهو الكلي الخارج المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كالماشي المحمول على أفراد الإنسان والفرس.



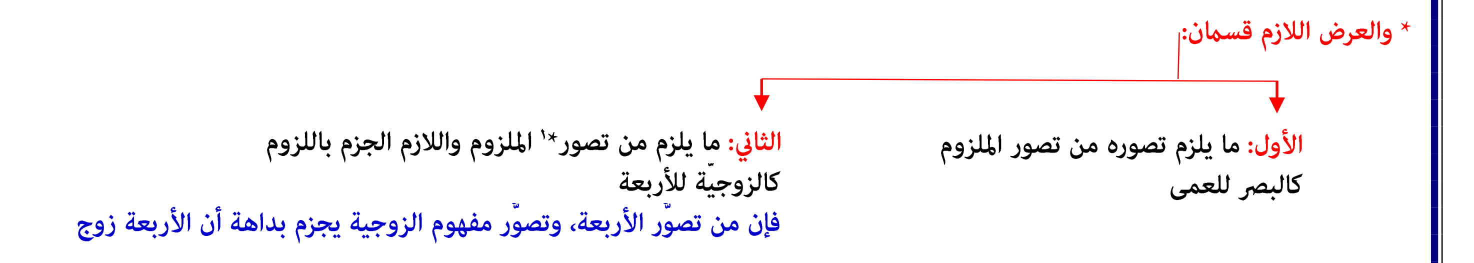
* وقد يختص اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط، ولا يطلق على النوع بهذا الإطلاق لفظ الذاتي.



١ فإن انفكاك الزوجية الأربعة، أو الفردية عن الثلاثة مستحيل.

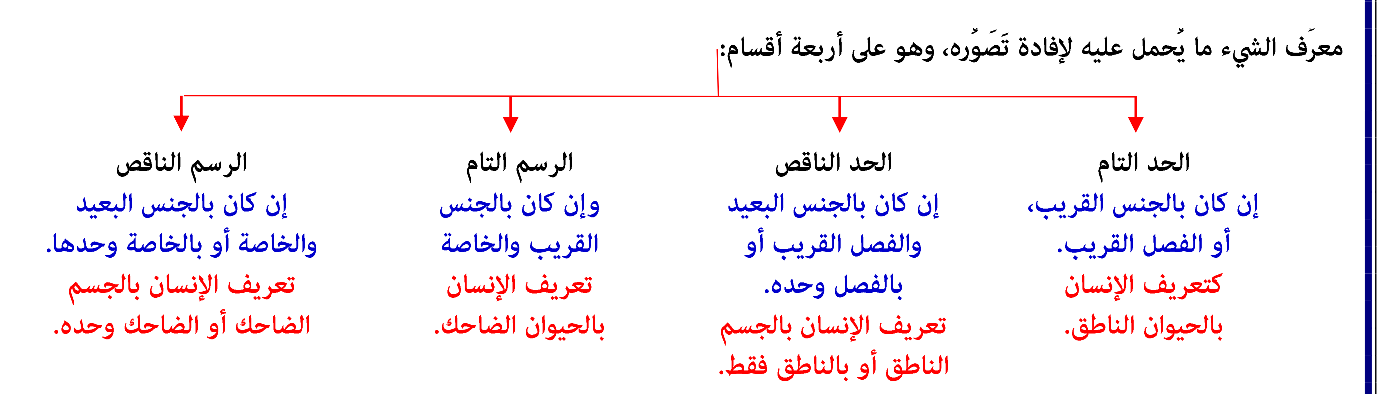
٢ فإن انفكاك السواد عن وجود الحبشي مستحيل، لا عن ماهيته، لأن ماهيته الانسان، وظاهر أن السواد ليس بلازم للإنسان.

* والعرض اللازم قسمان:



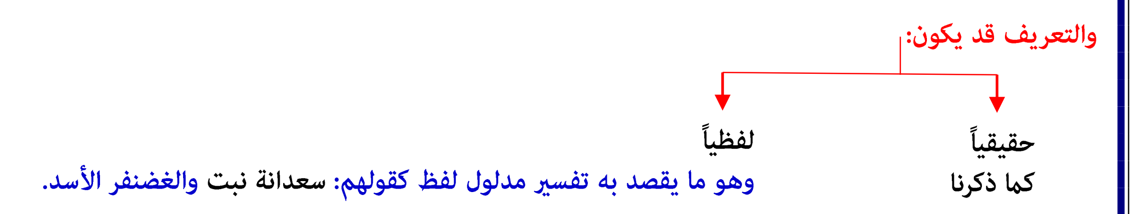
فصل: في التعريفات.

معرِّف الشيء ما يُحمل عليه لإفادة تَصَوُّره، وهو على أربعة أقسام:



ولا دخل في التعريفات للعرض العام، لأنه لا يفيد التمييز.

والتعريف قد يكون:



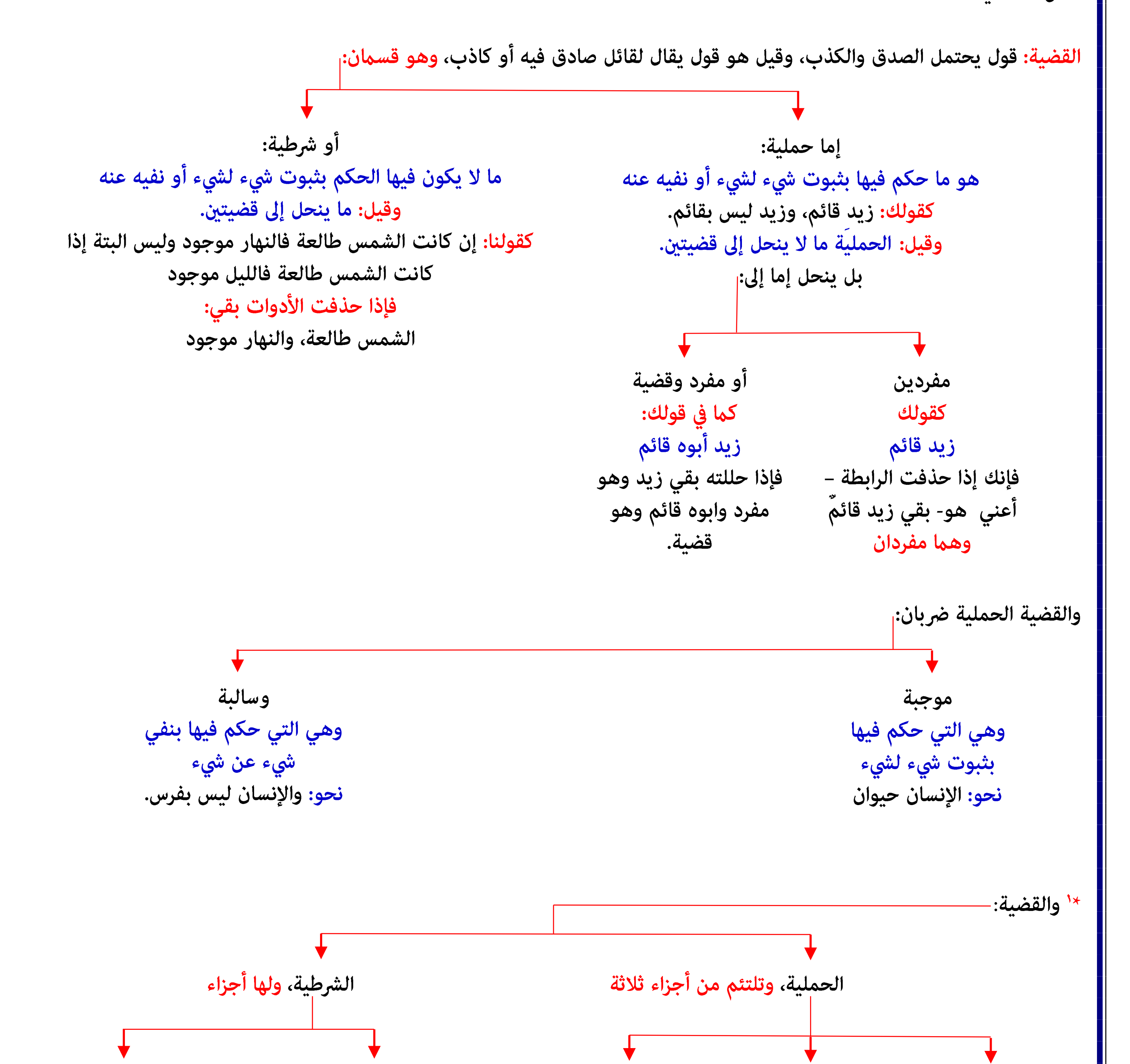
وهنا قد تم بحث التصورات أعني القول الشارح.

---

*[1] وهذا يسمى اللازم البين بالمعنى الأعم.

الباب الثاني: في الحجة وما يتعلق بها.

فصل: القضايا



المحكوم عليه
ويسمى موضوعاً

المحكوم به
ويسمى محمولاً

الدال على الرابط*
ويسمى رابطة

ويسمى الجزء الأول مقدماً
قولك إن كانت الشمس طالعة مقدم

والجزء الثاني فيها تالياً
وقولك كان النهار موجوداً تالياً

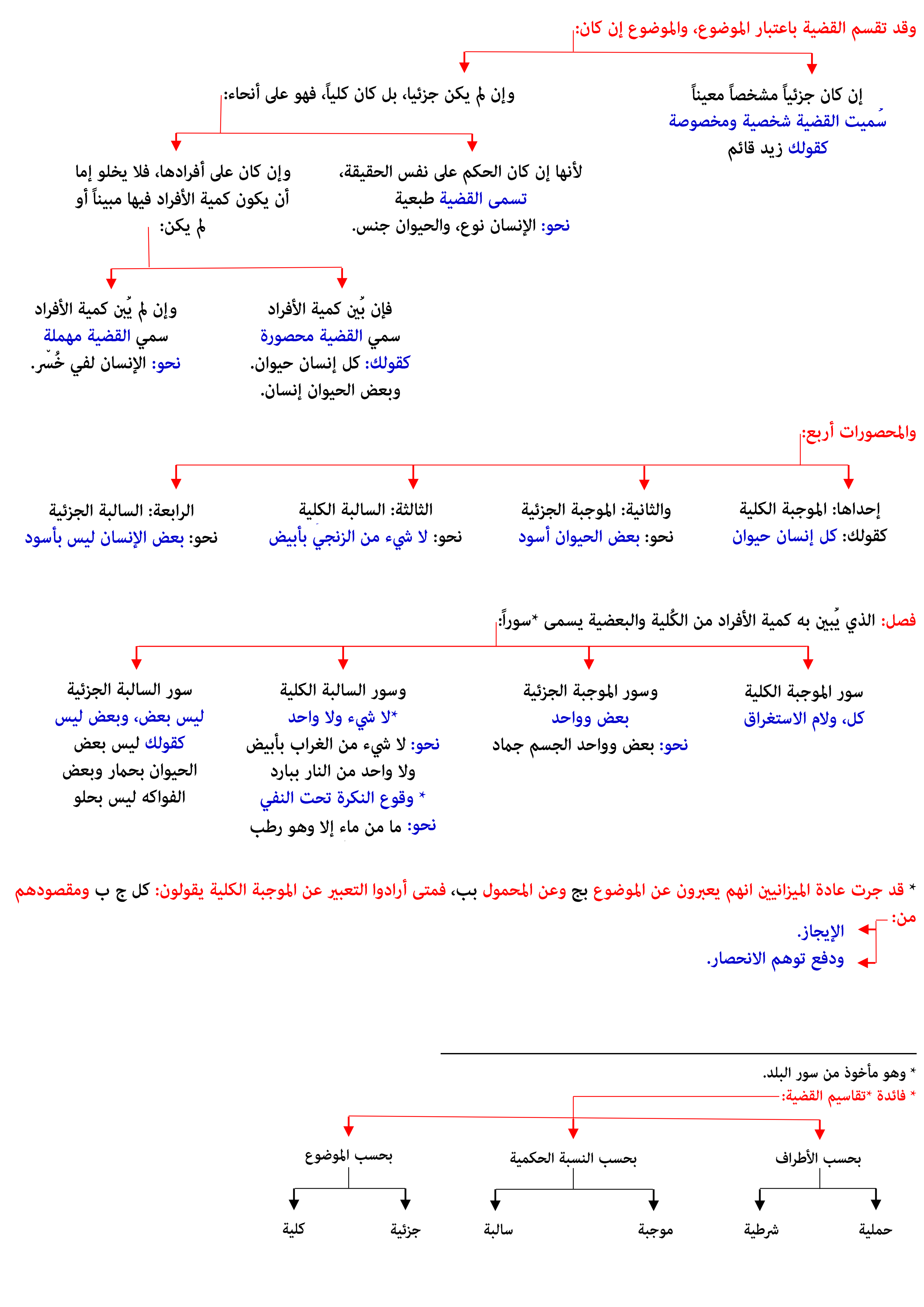
والرابطة هي الحكم بينهما.

فقولك: زيد قائم، زيد محكوم عليه ومرفوع، وقائم محكوم به ومحمول، نقطة هو نسبة ورابطة.

---

* وقد تحذف الرابطة في اللفظ دون المراد، فيقال زيد قائم.

*[1] قوله الحملية ضربان التقسيم السابق للقضية كان بحسب أطرافها وهذا التقسيم بحسب النسبة الحكمية.



وقد تقسم القضية باعتبار الموضوع، والموضوع إن كان:

إن كان جزئياً مشخصاً معيناً
سُميت القضية شخصية ومخصوصة
كقولك زيد قائم

وإن لم يكن جزئيا، بل كان كلياً، فهو على أنحاء:

لأنها إن كان الحكم على نفس الحقيقة،
تسمى القضية طبعية
نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس.

وإن كان على أفرادها، فلا يخلو إما
أن يكون كمية الأفراد فيها مبيناً أو
لم يكن:

فإن بُين كمية الأفراد
سمي القضية محصورة
كقولك: كل إنسان حيوان.
وبعض الحيوان إنسان.

وإن لم يُبن كمية الأفراد
سمي القضية مهملة
نحو: الإنسان لفي خُسّر.

والمحصورات أربع:

إحداها: الموجبة الكلية
كقولك: كل إنسان حيوان

والثانية: الموجبة الجزئية
نحو: بعض الحيوان أسود

الثالثة: السالبة الكلية
نحو: لا شيء من الزنجي بأبيض

الرابعة: السالبة الجزئية
نحو: بعض الإنسان ليس بأسود

فصل: الذي يُبين به كمية الأفراد من الكُلية والبعضية يسمى *سوراً:

سور الموجبة الكلية
كل، ولام الاستغراق

وسور الموجبة الجزئية
بعض وواحد
نحو: بعض وواحد الجسم جماد

وسور السالبة الكلية
*لا شيء ولا واحد
نحو: لا شيء من الغراب بأبيض
ولا واحد من النار ببارد
* ووقوع النكرة تحت النفي
نحو: ما من ماء إلا وهو رطب

سور السالبة الجزئية
ليس بعض، وبعض ليس
كقولك ليس بعض
الحيوان بحمار وبعض
الفواكه ليس بحلو

* قد جرت عادة الميزانيين انهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول بب، فمتى أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية يقولون: كل ج ب ومقصودهم من:
- الإيجاز.
- ودفع توهم الانحصار.

---

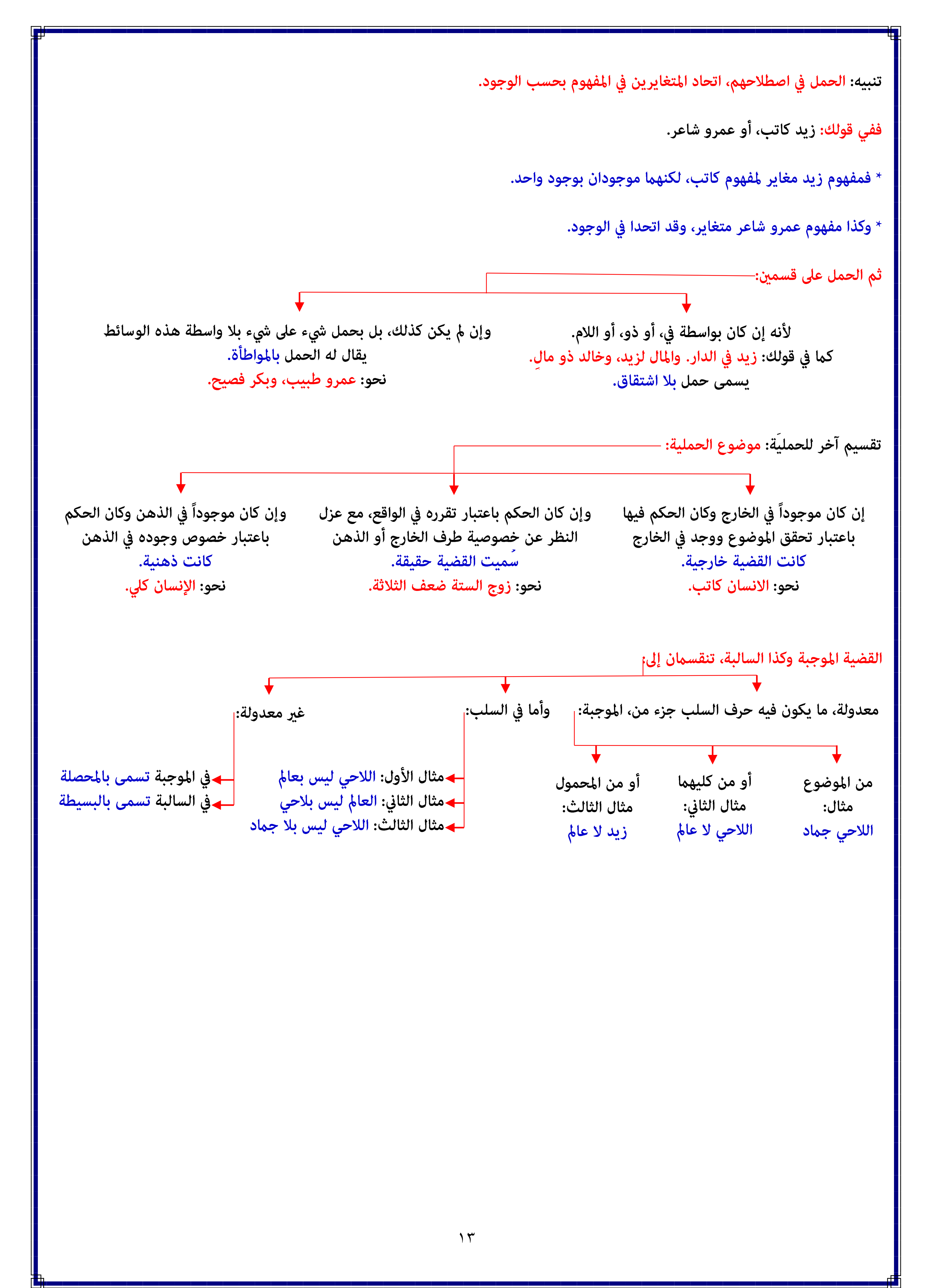
* وهو مأخوذ من سور البلد.

* فائدة *تقاسيم القضية:

بحسب الأطراف
- حملية
- شرطية

بحسب النسبة الحكمية
- موجبة
- سالبة

بحسب الموضوع
- جزئية
- كلية



تنبيه: الحمل في اصطلاحهم، اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الوجود.

ففي قولك: زيد كاتب، أو عمرو شاعر.

* فمفهوم زيد مغاير لمفهوم كاتب، لكنهما موجودان بوجود واحد.

* وكذا مفهوم عمرو شاعر متغاير، وقد اتحدا في الوجود.

ثم الحمل على قسمين:

لأنه إن كان بواسطة في، أو ذو، أو اللام.
كما في قولك: زيد في الدار. والمال لزيد، وخالد ذو مالٍ.
يسمى حمل بلا اشتقاق.

وإن لم يكن كذلك، بل بحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط
يقال له الحمل بالمواطأة.
نحو: عمرو طبيب، وبكر فصيح.

تقسيم آخر للحمليَة: موضوع الحملية:

إن كان موجوداً في الخارج وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع ووجود في الخارج
كانت القضية خارجية.
نحو: الانسان كاتب.

وإن كان الحكم باعتبار تقرره في الواقع، مع عزل النظر عن خصوصية طرف الخارج أو الذهن
سُمِيت القضية حقيقة.
نحو: زوج الستة ضعف الثلاثة.

وإن كان موجوداً في الذهن وكان الحكم باعتبار خصوص وجوده في الذهن
كانت ذهنية.
نحو: الإنسان كلي.

القضية الموجبة وكذا السالبة، تنقسمان إلى:

معدولة، ما يكون فيه حرف السلب جزء من، الموجبة:

من الموضوع
مثال:
اللاحي جماد

أو من كليهما
مثال الثاني:
اللاحي لا عام

أو من المحمول
مثال الثالث:
زيد لا عام

وأما في السلب:

مثال الأول: اللاحي ليس بعالم
مثال الثاني: العالم ليس بلاحي
مثال الثالث: اللاحي ليس بلا جماد

غير معدولة:

في الموجبة تسمى بالمحصلة
في السالبة تسمى بالبسيطة

* وقد يذكر الجهة في القضية، فيسمى موجةً، ورباعيةً أيضا، والموجهات خمسة عشر، ثمانية منها بسيطة، وسبعة منها مركبة، أما البسائط:

أحدها:
الضرورية المطلقة:
وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، مادام ذات الموضوع موجودة
كقولك:
الإنسان ليس بحجر بالضرورة.

الثانية:
الدائمة المطلقة:
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه
كقولك:
كل فلك متحرك بالدوام أو لا شيء من الفلك بساكن بالدوام.

الثالثة:
المشروطة العامة:
وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني.
والوصف العنواني:
هو ما عبر فيه عن الموضوع.
كقولنا:
كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا ولا شيء من الكاتب ساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبا.

الرابعة:
العرفية العامة:
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني.
كقولنا:
بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وبالدوام لا شيء من النائم بمستيقظ مادام نائما.

الخامسة:
الوقتية المطلقة:
فهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او نفيه عنه في وقت معين من اوقات الذات.
كما تقول:
كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع.

السادسة:
المنتشرة المطلقة:
وهي التي حكم فيها بضرورة المحمول للموضوع أو نفيه عنه في وقت غير معين من اوقات الذات.
نحو:
كل حيوان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من الحجر بمتنفس بالضرورة وقتاً ما.

السابعة:
المطلق العامة:
وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع او سلبه عنه في أحد الأزمنة الثلاثة.
كقولك:
كل إنسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل.

الثامنة:
الممكنة العامة:
وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب المخالف.
كقولك:
كل نار حار بالإمكان العام، ولا شيء من النار ببارد بالإمكان العام.

فصل في المركبات: من الموجهات، وهي سبعة:

المركبة: قضية رُكبت حقيقتها من الإيجاب والسلب، والاعتبار في تسميتها موجبة أو سالبة:

فإن كان الجزء الأول موجباً، كقولك: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً سميت موجبة.
وإن كان الجزء الأول سالباً، كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً سميت سالبة.

ومن المركبات المشروطة الخاصة:

وهي: المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، ومر مثالها، إيجاباً وسلباً.

ومنها: العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.
كما تقول: دائماً كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً.
ودائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً.

ومنها: الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب الذات.
كقولنا: كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة في الإيجاب.
ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة في السلب.

ومنها: الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.
كقولك في الإيجاب: كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً.
وقولك في السلب: لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً.

ومنها: الوقتية: وهي الوقتية المطلقة إذا قيد باللادوام بحسب الذات.
كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً.
وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت ال.......... لا دائماً بالضرورة.

ومنها: المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات.
مثالها: بالضرورة لا شيء من الإنسان متنفس في وقت ما لا دائماً.
وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتاً ما لا دائماً.

ومنها: الممكنة الخاصة:
وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً.
كقولك: بالإمكان الخاص كل إنسان.
وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بضاحك.

فصل:

اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة.
اللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة.

فإذا قلت: كل إنسان متعجب بالفعل لا دائماً فكأنك قلت كل إنسان متعجب بالفعل ولا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل.
وإذا قلت: كل حيوان ماشٍ بالفعل لا بالضرورة فكأنك قلت كل حيوان ماشٍ بالفعل ولا شيء من الحيوان بماشٍ بالإمكان.

باب الشرطيّات

قد عرفت معنى الشرطية، وهي التي تنحل إلى قضيتين، والآن نهديك إلى أقسامها، وإلى أحكامها فاعلم أيها الفطن اللبيب والذكي الاريب، أن الشرطية قسمان:

أحدهما: المتصلة:

فهي التي حُكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى في الإيجاب وبنفي نسبة أخرى على تقدير نسبة أخرى في السلب كقولنا في الإيجاب:

إن كان زيد إنساناً كان فرساً

ثم المتصلة، صنفان:

- إن كان ذلك الحكم لعلاقة بين المقدم والتالي. سميت لزومية، كما مرّ
- وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة سميت اتفاقية كقولك إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق

والعلاقة في عُرفهم عبارة عن أحد الأمرين إما أن يكون:

- أحدهما علةٌ للآخر
- أو كلاهما معلولين لثالث
- وإما أن يكون بينهما علاقة التضايف

والتضايف: هو ان يكون تعقل أحدهما موقوفاً على تعقل الآخر كالأبوة من النبوة، فإذا قُلت إن كان زيد أباً لعمرو، وكان عمرو ابناً له يكون شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضايف.

ثانيهما: المنفصلة:

فهي التي حُكم فيها بالتنافي بين شيئين في موجبة، وبسلب التنافي في سالبة، على ثلاثة أضرب:

- لأنها إن حكم فيها بالتنافي أو بعدمه بين النسبتين في الصدق والكذب كانت المنفصلة حقيقة. كما تقول: هذا العدد إما زوج أو فرد، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين، ولا ارتفاعهما.
- وإن حكم بالتنافي أو بعدمه صدقا فقط كانت ما نعة جمع كقولك هذا الشيء إما شجراً أو حجراً، فلا يمكن أن يكون شيء معين حجراً وشجراً معاً، ويمكن أن لا يكون شيئاً منهما.
- وإن حكم بالتنافي وسلبه كذبا فقط كانت مانعته خلو كقول القائل إما ان يكون زيد في البحر أو لا يغرق، فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالاً بأن يكون في البحر ويغرق.

المنفصلة بأقسامها الثلاثة، قسمان:

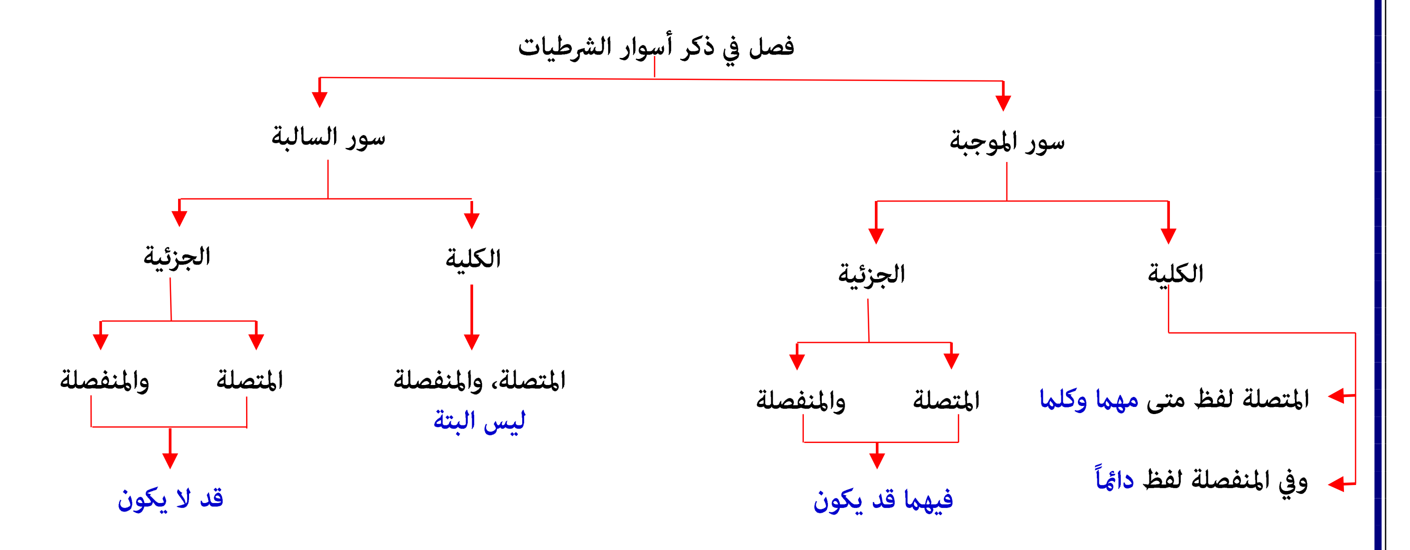
- عنادية: عبارة عن أن يكون فيه التنافي بين الجزئين لذاتهما.
- اتفاقية: عبارة عن أن يكون فيه التنافي بمجرد الاتفاق

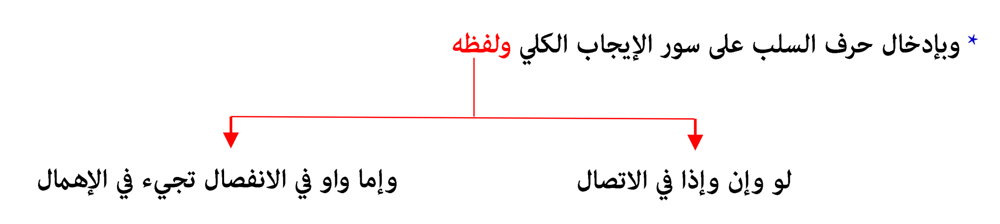
فصل

اعلم أنه كما ينقسم الحملية إلى الشخصية والمحصورة والمهملة، كذلك الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام إلا أن القضية الطبعية*[١] لا تتصور ها هنا.

ثم التقادير في الشرطية، بمنزلة الأفراد في الحمليَة، فإن:

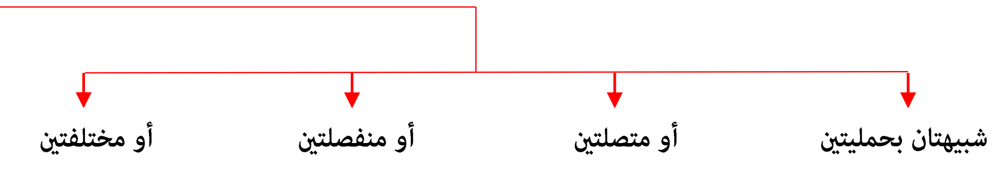
- فإن كان الحكم على تقدير وضع معين، سميت الشرطية شخصية كقولنا: إن ختنني اليوم أكرمك.
- وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدم سميت كلية نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
- وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت جزئية قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً
- وإن ترك ذكر التقادير كلاً وبعضاً كانت مهملة نحو: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً





فصل:

طرفا الشرطية، أعني المقدم والتالي لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم فطرفاها إما:



وعليك باستخراج الأمثلة.

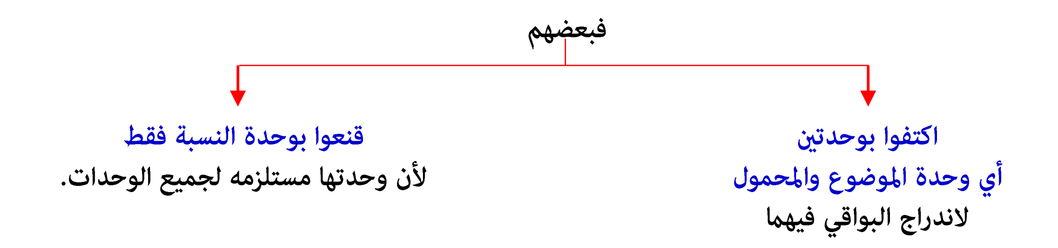
*[١] لأن الطبعية: هي أن يكون الحكم على نفس ذات الموضوع من حيث العموم، ولا تتصور فيها الأفراد، والشرطية لا يحكم فيها إلا بحسب التقادير التي هي بمنزلة الأفراد، ولا يحكم فيها على نفس ذات المقدم بقطع النظر عن التقادير..

{فصل في التناقض}

وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته صِدق إحداهما وكذب الأخرى وبالعكس.
كقولنا: زيد قائم وزيد ليس قائم.

وشرطت لتحقق التناقض بين القضيتين المخصوصتين، وحدات ثمانية، فلا يتحقق بدونها:

- وحدة الموضوع، فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا. نحو: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم.
- وحدة المحمول، فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا. نحو: زيد قاعد، وزيد ليس بقائم.
- وحدة المكان، نحو: زيد موجود "أي في الدار"، وزيد ليس بموجود "أي السوق".
- وحدة الزمان، نحو: زيد نائم "أي في الليل".
- وحدة الشرط، نحو: زيد متحرك الأصابع "أي بشرط كونه كاتباً"، وزيد ليس بمتحرك الأصابع، "أي بشرط كونه غير كاتب".
- وحدة القوة والفعل، نحو: الخمر في الدَّن مسكر "أي بالقوة"، والخمر ليس بمسكر "أي بالفعل".
- وحدة الجزء والكل، نحو: الزنجي أسود "أي كله"، والزنجي ليس بأسود "أي جزؤه"، يعني أسنانه.
- وحدة الإضافة، نحو: زيد أب "أي لبكر"، وزيد ليس بأب لخالد.



* مسألة: ولابد في:

تناقض المحصورتين

من كون القضيتين مختلفتين في الكم

أعني الكلية الجزئية:

فإذا كان إحداهما كلية

كانت الأخرى جزئية لأن:

الكليتين قد تكذبان:

كما تقول: كل حيوان إنسان.

ولا شيء من الحيوان بإنسان.

والجزئيتين قد تصدقان:

كقولك: بعض الحيوان إنسان.

وبعض الحيوان ليس بإنسان.

وإذا كان أحدهما جزئية

كانت الأخرى كلية.

ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعم منها.

ونقائض المركبات

منها: مفهوم مردد بين نقيضي بسائطها

تناقض القضايا الموجهة

من الاختلاف في الجهة فـ :

نقيض الضرورية المطلقة،

الممكنة العامة

ونقيض الدائمة،

المطلقة العامة.

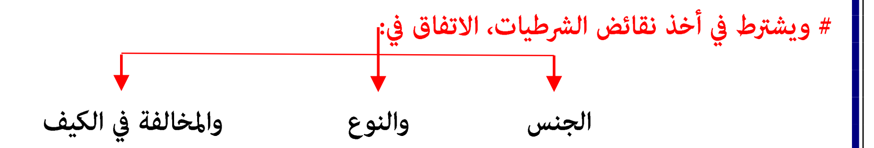
ونقيض المشروطة العامة،

الحينية الممكنة.

ونقيض العرفية العامة،

الحينية المطلقة.

ويشترط في أخذ نقائض الشرطيات، الاتفاق في:



الجنس

والنوع

والمخالفة في الكيف

فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة، سالبة متصلة لزومية.

ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة، سالبة منفصلة عنادية. وهكذا.

فإذا قلت دائماً كلما كان أب فج د كان نقيضه ليس كلما كان أب فج د.

وإذا قلت دائماً إما ان يكون هذا العدد زوجاً أفراداً نقيضه ليس دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أفراداً.

فصل: العكس المستوي

ويقال له: العكس المستقيم: وهو ايضاً عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً، والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف.

فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها.
كقولك: لا شيء من الإنسان بحجر ينعكس إلى قولك لا شيء من الحجر بإنسان
بدليل الخلف، تقديره: إنه لو لم يصدق لا شيء من الحجر بإنسان عند صدق قولنا لا شيء من الإنسان بحجر نقيضه أعني قولنا: بعض الحجر إنسان فنضمه مع الأصل، ونقول بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج: بعض الحجر ليس بحجر فيلزم سلب الشيء عن نفسه وذلك محال

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوماً لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان، وليس يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان.

والموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية
فقولنا: كل إنسان حيوان، ينعكس إلى قولنا بعض الحيوان إنسان
ولا ينعكس إلى موجبة كلية. لأنه يجوز ان يكون المحمول والتالي عاماً كما في مثالنا فلا يصدق كل حيوان إنسان.

وفي الكتاب إيراد وجيه، ودفع أوجه منه، فأنظره في مكانه.

والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية
كقولنا: بعض الحيوان إنسان ينعكس إلى قولنا: بعض الإنسان حيوان

#وفي الكتاب إيراد وجيه، ورد جميل عليه، فأنظره في مكانه.

فصل: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانياً، ونقيض الجزء الثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف وهذا أسلوب المتقدمين:

فتنعكس الموجبة الكلية بهذا العكس كنفسها كقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس إلى قولنا: كل لا حيوان لا إنسان

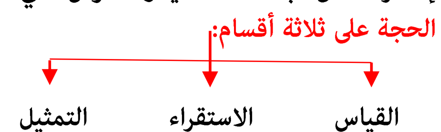
الموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس لأن قولنا: بعض الحيوان الإنسان صادق وعكسه أعني بعض الإنسان لا حيوان كاذب

والسالبة الكلية تنعكس إلى سالبة جزئية نقول: لا شيء من الإنسان بفرس، ونقول في عكسه بهذا العكس: بعض اللا فرس ليس بلا إنسان جزئية ولا نقول لا شيء من اللا فرس بلا إنسان لصدق نقيضه أعني بعض اللا فرس لا إنسان كالجدار

والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية، كقولك بعض الحيوان ليس بإنسان تنعكس إلى قولك بعض اللا إنسان ليس بحيوان كالفرس

وعكوس الموجهات مذكورة في كتب المطولات أو كتب الطوال، وههنا قد تم مباحث القضايا وأحكامها.

فصل:
إذا فرغنا عن مباحث القضايا والعكوس التي كانت من مبادئ الحجة، فحري بنا أن نتكلم في مباحث الحجة فنقول:
الحجة على ثلاثة أقسام:



القياس الاستقراء التمثيل

فلنبين هذه الثلاثة في ثلاثة فصول:

في القياس: هو قول مؤلف من قضايا يلزم عنها قول آخر بعد تسليم تلك القضايا، فإن:

فإن كان النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه،
يسمى استثنائياً.
كقولنا: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان
ينتج فهو حيوان وإن كان زيد حماراً كان ناهقاً لكنه ليس ناهق
ينتج أنه ليس بحمار

وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكوراً
يسمى اقترانياً.
كقولك: زيد إنسان وكل إنسان حيوان
ينتج: زيد حيوان

وهو قسمان:
حملي شرطي

* وموضوع النتيجة في القياس الحملي يسمى أصغر
لكونه أقلّ أفراداً في الأغلب
* ومحموله يسمى أكبر
لكونه أكثر أفراداً غالباً.

والقضية التي جعلت جزء قياس مقدمة
والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى، والتي فيها الأكبر كبرى.
والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حداً وسطاً.
واقتران الصغرى والكبرى يسمى قرينه، وضرباً.
والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الأوسط عند الأصغر والأكبر تسمى شكلاً.

والأشكال الأربعة، ووجه الضبط:

أنه يقال: الحد الأوسط إما:

محمول الصغرى وموضوع الكبرى
كما في قولنا: العالم متغير أو كل متغير حادث
ينتج العالم حادث
فهو الشكل الأول.

وإن كان محمولاً فيهما
فهو الشكل الثاني
كما تقول: كل إنسان حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان
ينتج لا شيء من الإنسان بحجر

وإن كان موضوعا فيهما
فهو الشكل الثالث
نحو: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان كاتب
ينتج بعض الحيوان كاتب

وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
فهو الشكل الرابع
نحو قولنا: كل إنسان حيوان
وبعض الكاتب إنسان
ينتج بعض الحيوان كاتب

فصل: وأشرف الأشكال من الأربعة الشكل الأول ولذلك كان إنتاجه بيناً بديهياً، يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقاً طبيعياً من دون حاجة إلى فكر وتأمل.

وله شرائط وضروب.

أما الشرائط فاثنان:
أحدهما: إيجاب الصغرى
وثانيهما: كلية الكبرى، فإن يفقدا معاً أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة كما يظهر عند التأمل.

وأما الضروب فأربعة، لأن الاحتمالات في كل شكل ستة عشر.
لأن الصغرى أربعة، والكبرى أيضاً أربعة.

أعني الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية والجزئية
والأربعة في الأربعة ستة عشر، وأسقط شرائط الشكل الأول اثني عشر وهو الصغرى السالبة مع الكبريات الأربع
والصغرى السالبة الجزئية مع تلك الأربع وهذه ثمانية
والكبرى الموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئية والكلية وهذه أربعة.

فبقي أربعة أضرب منتجة:

الضرب الأول:
مركب من موجبة كلية صغرى
وموجبة كلية كبرى
ينتج موجبة كلية
نحو: كل ج ب وكل ب د
ينتج كل ج د

الضرب الثاني:
مؤلف من موجبة كلية صغرى
وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة كلية
نحو: كل إنسان حيوان،
ولا شيء من الحيوان بحجر
ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر

الضرب الثالث:
ملتئم من موجبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية
كقولنا: بعض الحيوان فرس
وكل فرس صهال
ينتج بعض الحيوان صهال

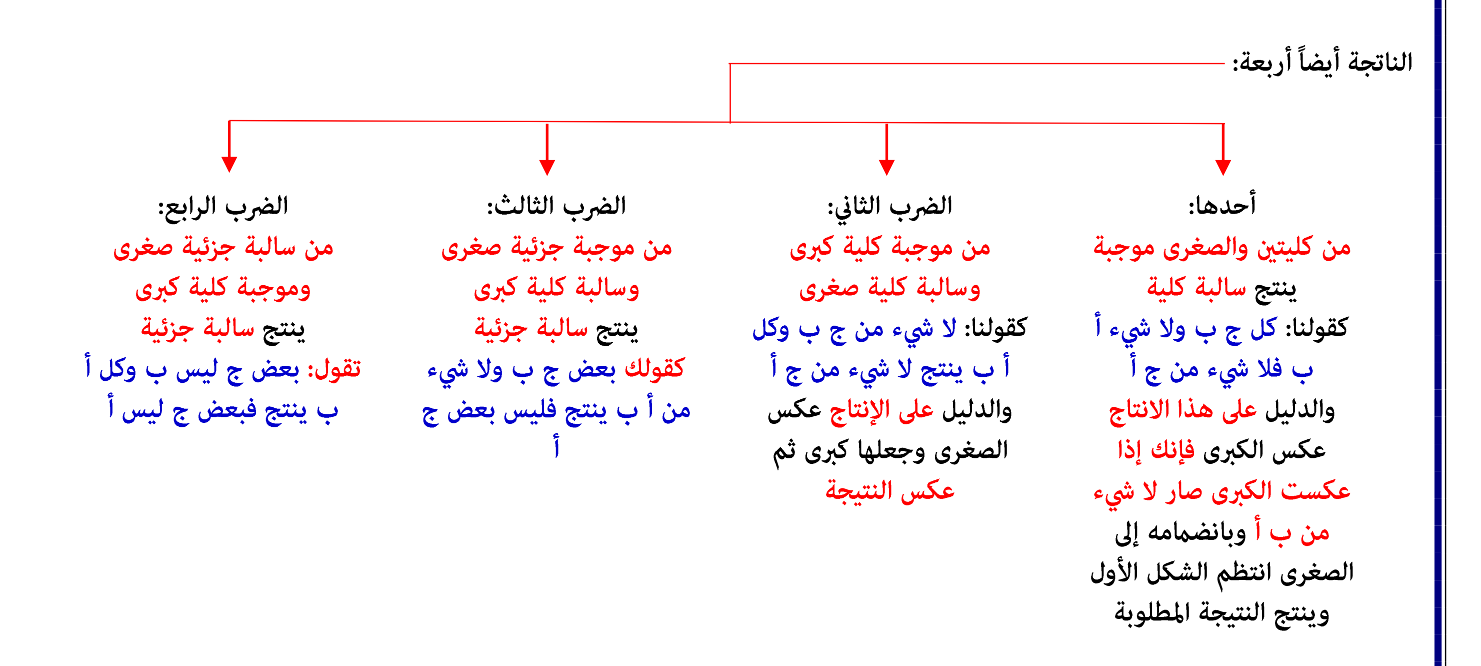
الضرب الرابع:
مزدوج من موجبة صغرى
وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية
كقولنا: بعض الحيوان ناطق،
ولا شيء من الناطق بناهق
ينتج بعض الحيوان ليس بناهق

تنبيه: # إنتاج الموجبة الكلية من خواص الشكل الأول كما أن الانتاج للنتائج الأربعة أيضاً من خصائصه.

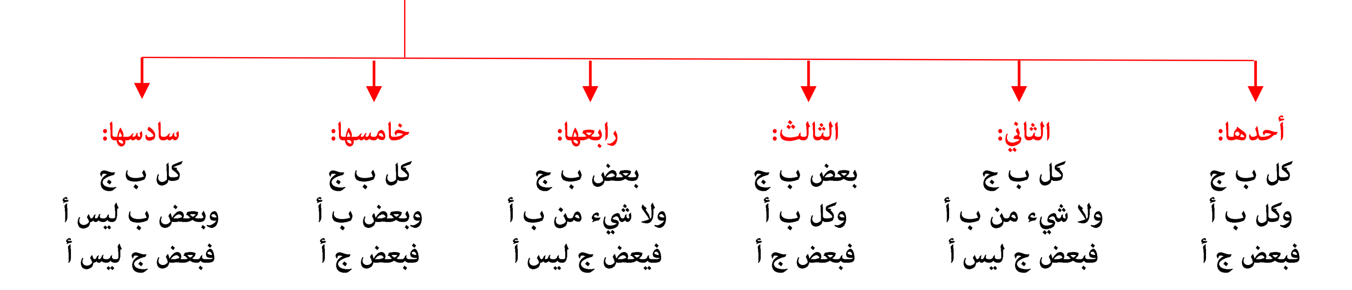
والصغرى الممكنة غير منتجة في هذا الشكل فقد وضح بما ذكرنا أنه لا بد في هذا الشكل كيفاً إيجاب الصغرى، وكماً كلية الكبرى وجهة فعليّة الصغرى.

فصل: ويشترط في إنتاج الشكل الثاني: بحسب الكيف أي الإيجاب والسلب اختلاف المقدمتين، فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس وبحسب الكم أي الكلية والجزئية كلية الكبرى

وألا يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج أي صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى، ونتيجة هذا الشكل لا تكون إلا سالبة وضروبه.



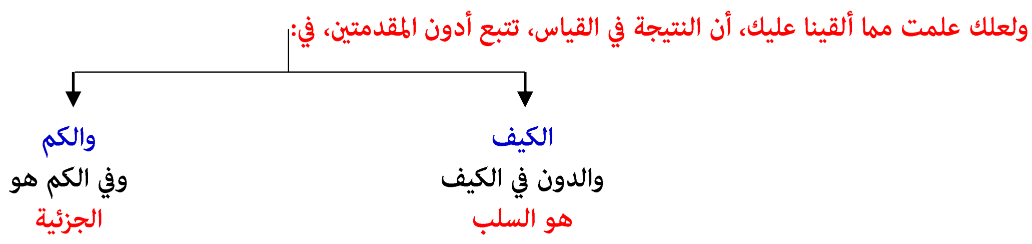
فصل: انتاج الشكل الثالث من كون الصغرى موجبة، وكون أحد المقدمتين كلية وضروبه الناتجة ستة:



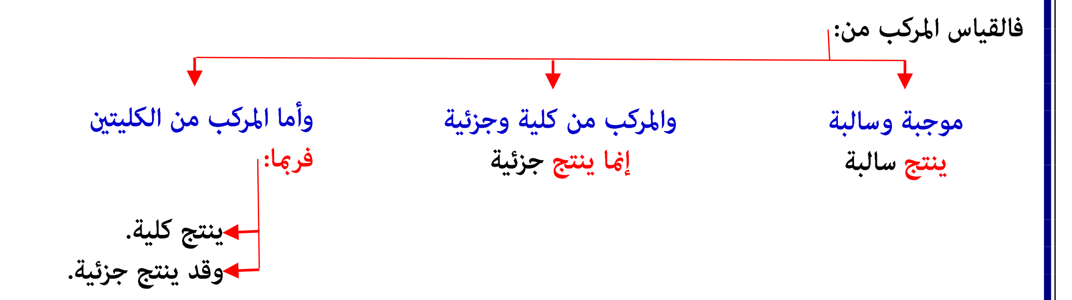
وشرائط إنتاج الشكل الرابع، مع كثرتها، وقلة جدواها مذكورة في المبسوطات فلا علينا لو ترك ذكرها.
وكذا شرائط سائر الأشكال، بحسب الجهة، لا يحتمل أمثال رسالتي هذه لبيانها.

فائدة:

ولعلك علمت مما ألقينا عليك، أن النتيجة في القياس، تتبع أدون المقدمتين، في:



فالقياس المركب من:



فصل: في الاقترانيات:

من الشرطيات:
وحالها في انعقاد الأشكال الأربعة والضروب المنتجة، والشرائط المعتبرة كحال الاقترانيات سواء بسواء منهما:

مثال الشكل الأول في المتصلة: كلما كان زيدا إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً ينتج كلما كان زيد إنساناً كان جسماً.

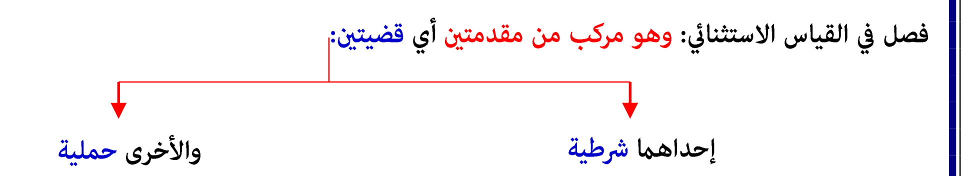
مثال الشكل الثاني: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً وليس البتة إذا كان حجراً كان حيواناً ينتج ليس بتة إن كان زيد إنساناً كان حجراً.

ومثال الشكل الثالث: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً أو كلما كان زيد إنساناً كان كاتباً ينتج قد يكون إذا كان زيد حيواناً كان كاتباً.

وأما الاقتراني الشرطي المؤلف من المنفصلات مثال: من الشكل الأول:
إما كل أب أو كل ج د ودائماً كل د هـ أو كل د ز ينتج دائماً إما كل أب أو كل ج هـ أو كل دز

الاقتراني الشرطي المركب من حمليه ومتصلة فكقولنا:
كلما كان ب ج فكل ج أ أو كل ء أ ينتج: كلما كان ب ج فكل ج أ
على هذا القياس باقي التركيبات.

فصل في القياس الاستثنائي: وهو مركب من مقدمتين أي قضيتين:



ويتخلل بينهما كلمة استثناء، أعني إلا، واخواتها، ومن ثم يسمى استثنائياً:

فإن كانت:

الشرطية متصلة،
فـ : استثناء عين لمقدم ينتج عين الثاني و: استثناء نقيض التالي ينتج رفع المقدم
كما تقول:
كلما كانت الشمس طالعة، كان النهار موجوداً
لكن الشمس طالعةٌ ينتج فالنهار موجود
لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة

وإن كانت منفصلةً حقيقةً
فـ : استثناء عين أحدهما ينتج نقيض الآخر.
وبالعكس في مانعة الجمع ينتج القسم الأول دون الثاني.
وفي مانعة الخُلو ينتج القسم الثاني دون الأول.

وههنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل، والتفصيل موكول إلى الكتب الطوال.

فصل: في الاستقراء: هو الحكم على كلٍ بتتبع أكثر الجزئيات

كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ

لأنا استقرينا أي تتبعنا الإنسان والفرس والبعير والحمير والطيور والسباع، فوجدناها كلها كذلك، فحكمنا بعد تتبع هذه الجزئيات المستقرية، أن كل حيوان يحرك فكه لأسفل عند المضغ.

والاستقراء لا يفيد اليقين، وإنما يحصل الظن الغالب، لجواز أن لا يكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة، كما يقال أن التمساح ليس على هذه الصفة، بل يحرك فكه الأعلى.

فصل: في التمثيل: هو إثبات حكم في جزئي لوجود في جزئي آخر لمعنى جامع مشترك بينهما
كقولنا: العالم مؤلف، فهو حادث كالبيت
ولهم في إثبات أن الأمر المشترك عِلة للحكم المذكور، طرق عديدة مذكورة في علم الأصول، والعمدة فيهما طريقان:

إحداهما: الدوران عند المتأخرين والقدماء كان يسمونها بالطرد والعكس وهو: أن يدور الحكم مع معنى المشترك وجوداً أو عدما.
أي: إذا وجد المعنى وجد الحكم وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم فالدوران دليل على كون المدار أعني المعنى علة للدائر أي الحكم

الطريق الثاني: السبر والتقسيم
وهو: أنهم يعدون اوصاف الأصل، ثم يثبتون أن ما وراء المعنى المشترك، غير صالح، لاقتضاء الحكم، وذلك لوجود تلك الأوصاف في محل آخر، مع تخلف الحكم عنه.
مثلاً في المثال المذكور يقولون أن علة حدوث البيت إلى:

الإمكان أو الوجود أو الجوهرية أو الجسمية أو التأليف

ولا شيء من المذكورات غير التأليف بصالح لكونه علة للحدوث وإلا لكان كل ممكن وكل جوهر وكل موجود وكل جسم حادث، مع ان الواجب تعالى والجواهر المجردة والأجسام الأثيرية ليست كذلك.

فصل: ومن الأقيسة المركبة، قياس يسمى قياس الخُلْفِ.

ومرجعه إلى قياسين:-

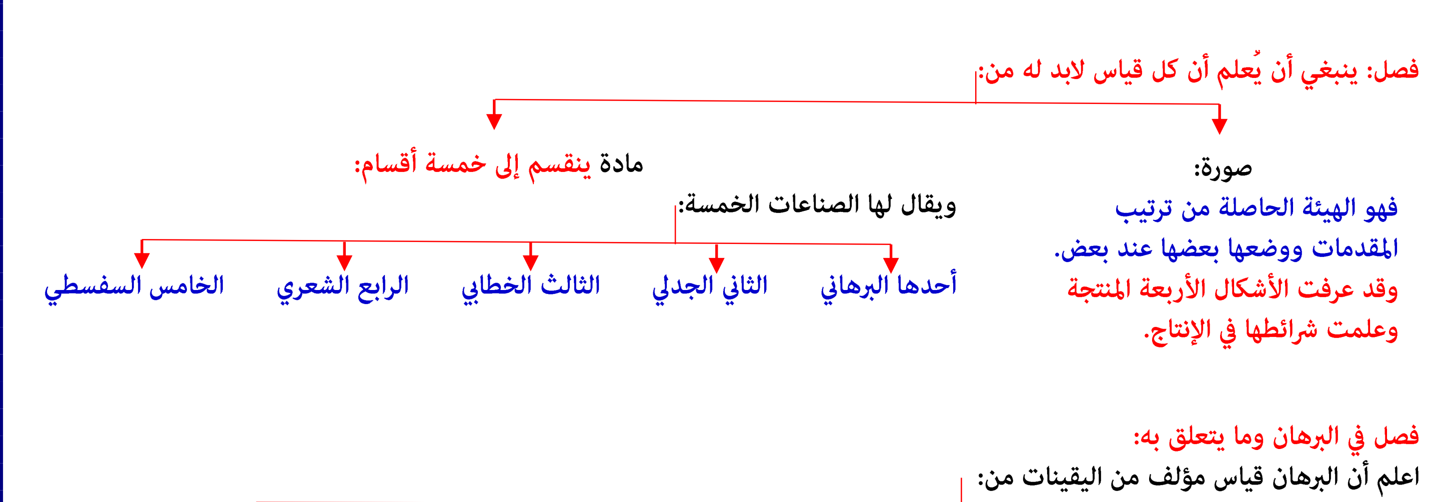
إحداهما:
اقتراني شرطي مركب من المتصلتين

ثانيهما:
استثنائي إحدى مقدمتيه لزومية
أعني: نتيجة القياس الأول والمقدمة الأخرى مما استثني فيه نقيض التالي.

تقريره أن يقال: المدعى ثابت لأنه لو لم يثبت المدعى يثبت نقيضه، وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المدعى ثبت المحال وهذا اول القياسين.

ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى، ونقول: لو لم يثبت المدعى ثبت المحال، ونضم إليه كبرى استثنائياً ونقول لكن المحال ليس بثابت فبالضرورة ثبت المدعى، وإلا لزم ارتفاع النقيضين.

قال:
وإن اشتهيت فهم هذا المعنى في مثال جزئي.
تقول: كل إنسان حيوان صادق، لأنه لو لم يصدق لصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، وكلما صدق بعض الإنسان ليس بحيوان لزم المحال ينتج كلما لم يصدق المدعى لزم المحال، لكن المحال ليس بثابت فعدم ثبوت المدعى ليس بثابت، فالمدعى ثابت.



فصل في البرهان وما يتعلق به:

اعلم أن البرهان قياس مؤلف من اليقينات من:

بديهةً كانت

أو نظرية منتهية إليها

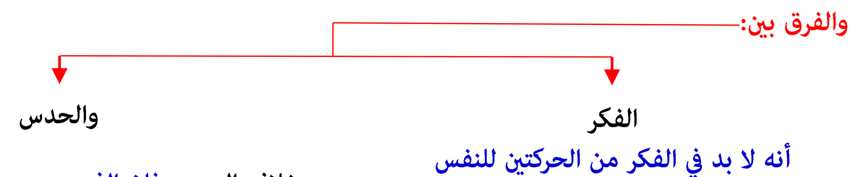
وليس الأمر كما زعم، أن البرهان إنما يتألف من البديهيات فحسب

ثم البديهيات ستة:

أحدها: الأوليات: وهي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور، ولا يحتاج إلى واسطة، كقولك: الكل أعظم من الجزء

وثانيها: الفطريات: وهو ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلاً، ويقال لهذه القضايا قياساتها معها، نحو: الأربعة زوج*[1]، ونحو قولنا: الواحد نصف الاثنين*[2].

وثالثها: الحدسيات: وهو ظهور المبادئ دفعة واحدة من دون أن يكون هناك حركتٌ فكرية



الفكر: أنه لا بد في الفكر من الحركتين للنفس

والحدس: بخلاف الحدس فإن الذهن بعد ما حصل له المطلوب بوجه ما، يتحرك في المعاني المخزونة والمبادئ المكنونة، طالباً لما يكون لها تناسب المطلوب حتى يجد معلومات مناسبة له، وههنا تمت الحركة الأولى، ثم يرجع قهقرى ويتحرك ثانياً مرتباً لتلك المعلومات المخزونة التي وجدها ترتيباً تدريجياً حتى وصل إلى المطلوب، وثم الحركة الثانية بمجموع هاتين الحركتين يسمى فكراً.

مثلاً: إذا كنت تصورت الإنسان بوجه من الوجوه كالكاتب والضاحك مثلاً ثم صرت طالباً لماهية الإنسان فحركت ذهنك نحو المعاني التي عندك مخزونة فوجدت الحيوان الناطق مناسباً لمطلوبك فتم الحركة الأولى ومبدأ المطلوب المعلوم من وجه ومنتهاه، ومنتهاه الحيوان الناطق، ثم ترتب الحيوان والناطق بأن تقدم الحيوان الذي هو الجنس على الناطق الذي هو الفصل وقلت الحيوان الناطق، وههنا انقطع الحركةُ الثانية أو حصل المطلوب.

---

*[1] فإن من تصور مفهوم الأربعة، وتصور مفهوم الزوج، بأنه هو الذي ينقسم بمتساوين حُكِمَ بداهة بأن الأربعة زوج.
*[2] فإن العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الاثنين والواحد.

وأما الحَدْسُ: ففيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ دفعة واحدة، ومنها إلى المطلوب كذلك.
وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب وقد يكون بدونهما:

والناس مختلفون في الحدس، فمنهم:

- من هو قوي الحدس كثيره، يحصل له من المطالب أكثرها بالحدس
  كالمؤيّد بالقوة القُدسية،
  كالحكماء والأولياء والأنبياء.
- ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه
- ومنهم من لا حدس له، كالمنتهي في البلادة

ومن هذا يعلم أن:
البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات فرب حدسي عند فاقد القوة القدسية يكون نظرياً وبديهياً عند صاحبها.

ورابعها: المشاهدات: وهي قضايا يُحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس، وهي تنقسم إلى قسمين:

- الأول:
  ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة،
  وهي خمس:
  - الباصرة
  - والسامعة
  - والشامة
  - والذائقة
  - واللامسة
- الثاني:
  ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة،
  التي هي أيضاً خمس:
  - الحس المشترك: المدرك للصورة والخيال التي هي خزانة له.
  - والوهم: المدرك للمعاني الشخصية والجزئية.
  - الحافظة: التي هي خزانة للمعاني الجزئية
  - المتعرفة: التي تتصرف في الصور والمعاني بالتحليل والتركيب ويسمى بالوجدانيات
  - ومدركات العقل الصرف. أعني الكليات غير مندرج في هذا القسم.

مثال القسم الثاني: كما حكمنا بأن لنا جوعاً أو عطشاً

خامسها: التجريبيات: وهي قضايا حكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة وعدم التخلف حكماً كلياً
كالحكم بأن شرب السقمونيا مسهِّلٌ للصفراء.

سادسها: المتواترات: وهي قضايا يحكم بها بواسطة إخبار جماعة يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب،
* واختلفوا في أقل عدد هذه الجماعة، قيل:

- أربعة
- وقيل عشرة
- وقيل أربعون

والأشبه أن هذا العدد يختلف باختلاف
- حال الذين أخبروه
- واختلاف الواقعة

فلا يتعين عدد، والضابطة أن يبلغ إلى حدٍّ يفيد اليقين.

فهذه الستة مبادئ البراهين ومقاطع الدليل ومنتهى اليقين.

فائدة: زعم قومٌ أن المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهاني ظناً منهم أن النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتى، فكيف يكون مبادئ القياس البرهاني الذي يفيد القطع؟

وأن هذا الظن إثم، لأن النقل كثيراً ما يفيد القطع إذا روعي فيه شرائط وانضم إليه العقل.
نعم لو قيل إن النقل الصِرف بلاعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد لكان له وجه.

فصل: البرهان قسمان:

لمِّي:
فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الواقع كما أنه واسطة في الحكم يسمى به لإفادة اللميَة والعليَة.
مثال اللِّمي: قولك:
زيد محموم، لأنه متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم.
فكما أن في هذا القياس الأوسط علةً لثبوت الحمى لزيد في ذهنك كذلك هو علة لوجود المعنى في الواقع.

وإنِّي:
فهو الذي يكون الأوسط فيه علة للحكم في الذهن فقط ولم يكن علة في الواقع، بل قد يكون معلولاً له.
مثال الإنِّي: قولك:
زيد متعفن الأخلاط لأنه محموم أو كل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط.
فوجود الحمى علة لثبوت كونه متعفن الأخلاط في ذهنك، وليس علة في نفس الأمر بل عسى أن يكون الأمر في الواقع بالعكس.

ثاني الصناعات: فصل في القياس الجدلي: قياس مركب من مقدمات

مشهورة ← صادقة كانت او كاذبة
ما تطابق فيه أراء قوم إما:
لمصلحة عامة، نحو العدل حسن والظلم قبيح وقتل السارق واجب
أو لرِقةٍ قلبية، كقول أهل الهند ذبح الحيوان مذموم
وانفعالَات خلقية، أو *مزاجية، فأصحاب الأمزجة الشديدة يرون الانتقام من أهل الشرارة حسناً.
والاصحاب الامزجة اللينة يرون العفو خير، ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم.
ولكل قوم مشهورات خاصة بهم، وكذا لكل صناعة:
فمن مشهورات النحويين: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور.
ومن مشهورات الأصوليين: الأمر للوجوب.

أو مسلمة عند الخصم: ما يؤلف من مسلمات بين المتخاصمين
* وللمشهوراتِ شبه بالأوليات
* وتجريد الذهن ** وتدقيق النظر يفرق بينهما
والغرض من الجدال:
إلزام الخصم، وحفظ الرأي.

---

* فإن للأمزجة والعادات دخلاً عظيماً في الاعتقادات.

ثالث الصناعات: فصل: القياس الخطابي: قياس مفيد للظن، ومقدماته:

مقبولات: مأخوذات ممن يحسن الظن فيهم، كالأولياء والحكماء

أو مظنونات: يحكم فيها بسبب الرجحان، ويندرج فيها:

الحدسيات

التجريبيات

المتواترات: التي لم تبلغ إلى حد الجزم بسبب عدم شعور العلة أو عدم بلوغ عدد المنجرين إلى مبلغ التواتر.

وأما المأخوذات من الأنبياء عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام – فليست من الخطابة، لأنها اخبارات صادقة من مخبر صادق دل على صدقه المعجزة، ولا مجال للوهم فيها حتى يتطرق إليها الخطأ والخلل،
فالقياس المركب منها، برهاني قطعي المقدمات.

ولهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم امور المعاش، وتنسيق احكام المعاد، إما باستعمالها، أو بالاحتراز عنها، ولذلك كبار الحكماء يستعملون تلك الصناعة كثيراً فيعظون بالكلام الخطابي جماً غفيراً.
* ولا بد للمقدمات المستعملة فيه أن تكون مقنعة للسامعين، مفيدة للواعظين.

رابع الصناعات: القياس الشعري: قياس مؤلف من:

المخيلات الصادقة

أو الكاذبة المستحيلة

أو الممكنة

المؤثرة في النفس قبضاً وبسطاً

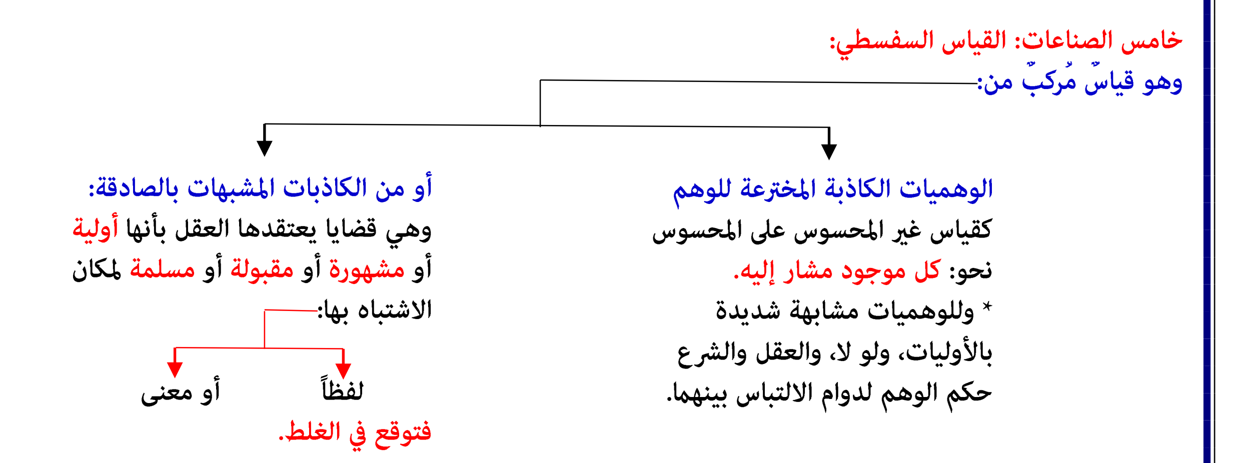
وللنفس مطاوعة للتخييل كالمطاوعة للتصديق، بل أشد منه.
والغرض من هذه الصناعة: أن ينفعل النفس بالترهيب والترغيب.
واشترط في الشعر: أن يكون الكلام جارياً على قانون اللغة، مشتملا على استعارات بديعة رائقة وتشبيهات فائقة، بحيث يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً، يورث:

فرحاً

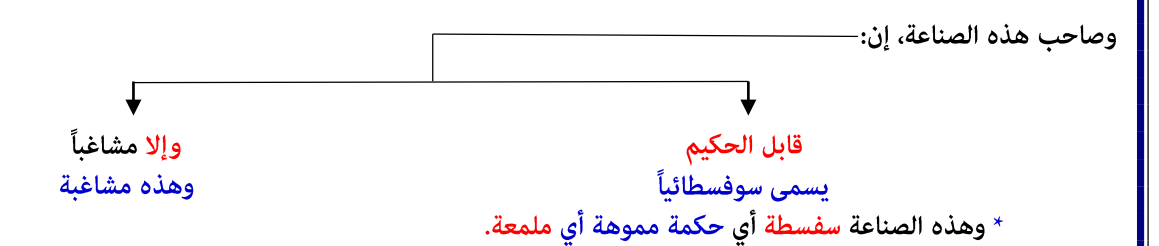
أو يوجب ترحاً

ومن ثمّ لا يجوز فيه استعمال الأوليّات الصادقة، ويستحسن استعمال المخيلات الكاذبة.
كقول القائل: لها البدر كأس وهي شمس يديرها *** وكم يبدو إذا مزجت نجم.
ولا يشترط الوزن في الشعر عند أرباب الميزان، نعم يفيده حُسناً
والكلام الشعري إذا أنشد بصوت طيب ازداد تأثيره في النفوس، حتى ربما يزيل فرط البهجة العمائم والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا احرص الناس على الشعر.

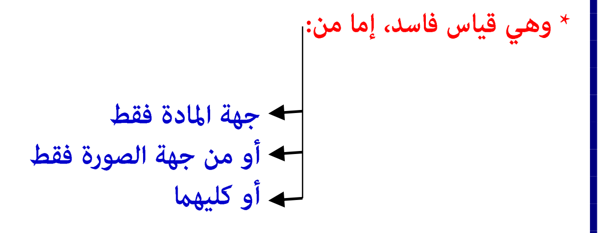
خامس الصناعات: القياس السفسطي:



وهذه الصناعة كاذبة مموهة غير نافعة بالذات، نعم نافعة بالعرض لأن صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقدر على ان يغالط غيره، أو أن يمتحن بها أو يعانده.



وعلى التقديرين فصاحبه غالط في نفسه ومغالطة لغيره وصناعته مغالطة



الحمد لله انتهت المراجعة في مساء يوم الأحد بتاريخ: ١٤٣٦/٧/١هـ في مكة المحمية زانها الله وصانها.